دراسة تقييمية لبرامج الإنعاش الثلاث ومدى استيعابها للبطالة وتوفيرها للشغل خلال الفترة (2000-2014)

د. ميسوم طالبي
جامعة الجلفة

ملخص :

يهدف هذا المقال إلى دراسة مدى فعالية سياسة الإنعاش والإصلاح الاقتصادي المتضمنة في المخططات الثلاث التي طبقت في الفترة الممتدة من سنة 2000الى 2014 من حيث أهدافها وتخصيصاتها المالية ، ومدى فعاليتها في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل ، حيث تشتمل هذه المخططات على مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) ، وبرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) ، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) .

الكلمات المفتاح : سياسة الإنعاش ، البطالة ، التضخم ، سوق العمل

Résumé :

La politique de relance économique entamée par l'état algérienne a comme objectif faire stimuler le taux de croissance dans le marche de travail d'un côte , et la lutte contre le chômage d'un notre côte , cette politique est mise en œuvre par l'application des trois programmes de développement économique , l'objectif de cette étude est dévaluer cette politique a travers l'analyse des effets sur le marchés de travail et le chômage .

Les mots clé : chômage , inflation , marcher de travail.

تمهيد :

نظرا للوفرة المالية المحصلة من المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار البترول ، فقد شرعت دولة الجزائر ممثلة في رئيسها ، إلى انتهاج سياسة مالية توسعية تقول بالتوسع في الإنفاق الحكومي كما ترى ذلك المدرسة الكترية ، وبسياسة نقدية أيضا توسعية ، وذلك بتشجيع الائتمان كما ترى ذلك المدرسة النقدية ، وهذا طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 ، وقد تمثلت هذه السياسات في البرامج التالية :

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE[1]) ، والذي امتد من سنة 2001 إلى سنة 2004 .
- البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC[2]) ، والذي امتد من سنة 2005 إلى 2009 .
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE[3]) ، والذي امتد من سنة 2010 إلى 2014.

من خلال دراستنا أو تقييمنا لهذه البرامج الإنعاش الثلاث فإننا سوف نركز على مدى امتصاص هذه الأخيرة للبطالة طيلة الفترة المذكورة ، ومدى توفيرها لمناصب الشغل ، ذلك لان أي سياسة اقتصادية تهدف أساسا إلى الحد من ظاهرة التضخم عن طريق إيجاد مشاريع استيعابية للبطالة ومغطية لحاجيات سوق العمل ، فهل وفقت هذه البرامج في الوصول إلى هذا الهدف أم حالت دون ذلك عقبات كالصدمة الخارجية المتمثلة في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، والصدمة الثانية المتمثلة في انهيار أسعار البترول لسنة 2014 ، هذا ما تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه من خلال هذا المقال .

وعليه فقد قسمنا الورقة البحثية إلى ثلاث محاور رئيسة :

المحور الأول : البطالة والتشغيل خلال الفترة (2000-2004)

المحور الثاني : البطالة والتشغيل خلال الفترة (2005-2009)

المحور الثالث : البطالة والتشغيل خلال الفترة (2010-2014)

دراسة تقييمية لبرامج الإنعاش الثلاث ومدى استيعابها للبطالة وتوفيرها للشغل خلال الفترة (2000-2014)

I.البطالة والتشغيل خلال الفترة (2000-2004)

1-1- لمحة عن ماهية مخطط دعم الإنعاش (PSRE): لقد كان الغلاف المالي المخصص لهذا المخطط هو ما قيمته 525مليار دينار جزائري أي ما يعادل (7مليار دولار أمريكي) ، وحسب (CNES[4])، فان طبيعة الأعمال الموكلة إلى هذا الأخير يوضحها الجدول التالي :

جدول (01): برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) المبلغ:10^9دج

طبيعة العمل	2001	2002	2003	2004	مجموع رخص البرنامج	
دعم الإصلاح	30	15	-	-	45	%8.57
الدعم للفلاحة	10.6	20.3	22.5	12	65.4	%12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114	%21.71
الأشغال الكبرى	93	73.3	37.6	2	205	%39.04
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	%17.18
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	100

المصدر : مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، ص123.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن برنامج الإنعاش لمخطط (PSRE) أعطى الأهمية الكبرى للأشغال الكبرى بنسبة قدرها 40.1 % ، من مجموع رخص البرامج ، ويليها بعد ذلك التنمية المحلية بنسبة قدرها 21.7%، وقد جاءت الموارد البشرية في المرتبة الثالثة بنسبة 17.2% يليها الدعم للفلاحة والصيد البحري بنسبة 12.4% .

مما سبق يتبين لدينا أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي جاء لإعطاء حيوية أكثر للسوق المحلي الذي عرف انكماشا ، مما يؤكد أن الدولة تبقى الفاعل الرئيس للتنمية في المرحلة الانتقالية[5] ، ولما كان البلد يعاني من شبح البطالة من الجهة والتضخم من جهة أخرى كل هذا استدعى الدولة إلى ضرورة استحداث صندوق ضبط الإيرادات (FRR[6]) الذي كان من مهامه تجميد عملية تحويل مجموع الجباية البترولية إلى نقد الذي قد يتسبب في خلق مفرط للنقود مقارن بالطلب عليها مما ينجم عنه انعكاسات سلبية على مجموع التوازن النقدي والتضخم ، كما يسمح هذا الصندوق باستقرار نفقات الميزانية ،خاصة منها ميزانية التجهيز[7] .

2-1- أهداف مخطط دعم الإنعاش (PSRE):

من أهداف مخطط دعم الإنعاش النقاط التالية :

- معالجة أشكال الفقر والتهميش التي تعاني منها شريحة واسعة من المجتمع .
- العمل على إنشاء مناصب شغل دائمة ، خاصة في مجال البناء والأشغال العمومية والسكن .
- الإسراع بانجاز كبرى التحويلات المياه ، خاصة منها الهضاب العليا
- توفير اكبر عدد من المناطق الصناعية
- دعم برامج عودة السكان إلى الريف ، وتشجيع الإنتاج الفلاحي[8]

3-1 – البطالة في الفترة (2000-2004):

اتجهت معدلات البطالة إلى التناقص بصفة مستمرة خلال هذه الفترة ، حيث انتقلت من 29.5% سنة 2000الى 17.7% سنة 2004 ، وهي نهاية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، أما بالنسبة لتوزيع البطالة حسب الفئات العمرية

اقل من 20سنة قد تراجع من16.8% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004 ، في حين معدلات البطالة ما بين 20و34 سنة كانت في تزايد ، حيث انتقل معدل البطالة (20-24) سنة من 29.41% سنة 2001الى 30.23% سنة 2004 ، ولدى الفئة العمرية (25-29)سنة من 24.75% سنة2001إلى 27.68% سنة 2004، ولدى الفئة العمرية (30-34)سنة من 12.01% سنة 2001 إلى12.35% سنة 2004 .

نرصد من النسب أعلاه أن معدل البطالة في الفئات العمرية مابين (20و34) سنة كان يمثل 82.97% من البطالين سنة 2001 ووصل إلى 85.63% سنة 2004 مما يعني ارتفاع معدل البطالة في الشباب الذين تقل أعمارهم عن 35سنة

4-1 التشغيل في الفترة (2000-2004)

سوف نتتبع وتيرة التشغيل خلال هذه المرحلة من خلال الوظائف المستحدثة كما جاء في تقرير بنك الجزائر لسنة 2004 وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي :

جدول 02: عدد الوظائف المستحدثة سنويا خلال الفترة (2000-2004) بالآلاف

	2000	2001	2002	2003	2004
عدد الوظائف المستحدثة	79	220	265	279	235
عدد البطالين	2611	2478	2388	2262	1734
نسبة الطلب الملبى (%)	3.03	9.21	11.09	12.33	13.55

المصدر : بنك الجزائر ، تقرير السنوي 2004 ، الباحث بتصرف

نستطيع أن نستشف من الجدول رقم 02 أعلاه مايلي :

- عدد الوظائف المستجدة سنويا كانت في تزايد خلال الفترة (2000-2004)، حيث انتقلت الوظائف المستحدثة من 79الف منصب شغل خلال سنة 2000 إلى 235الف منصب شغل خلال سنة 2004 .

- إن نسبة الطلب الملبى اخذ اتجاها تصاعديا ، حيث انتقل من 3.03% سنة 2000 ووصل إلى 13.55 % سنة 2004 ، ورغم هذه الزيادة المثمنة إلا أننا نسجل أن نسب البطالة مازالت مرتفعة أين بلغ في مجموعها 96.97% سنة 2000 و 86.45 سنة 2004 . وعندما نتعمق في القطاعات الأكثر استحداثا لمناصب الشغل نجدها في التالي :

- مجموع الوظائف المستحدثة خلال سنة 2000 لم تتجاوز 79الف اغلبها في قطاع الأشغال العمومية (38الف) ثم الإدارة 20الف ثم النقل والاتصال والتجارة وخدمات خارج الإدارة 17الف ثم الصناعة 4الاف ، أما الفلاحة فلم تخلق فيها أي فرصة عمل[9] .

- لقد تم انشاء18980 منصب شغل خلال سنة 2004 في إطار (ANSEJ) ، كما كان من المنتظر إنشاء 74173 منصب شغل في إطار (ANDI)[10] خلال سنة 2004.

الخلاصة :

تشكل معرفة حركية سوق العمل في الظرف الحالي أولوية كبيرة نظرا للفوارق الجهوية التي يعرفها سوق العمل والتي قد تسبب في اضطرابات وتوترات اجتماعية والواقع خير شاهد على ذلك.

II.البطالة والتشغيل خلال الفترة (2005-2009)

2-1 لمحة عن ماهية البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC): قدرت التقديرات المالية لهذا الأخير بـــــ 100 مليار دولار ، أي ما يعادل 7000مليار دج عند سعر الصرف 70دج /دولار ، وقد خصص من هذا المبلغ 1400مليار دج لصندوق الجنوب و1400مليار دج لصندوق الهضاب العليا و المحاور الأساسية لهذا المخطط يوضحها الجدول التالي:

جدول 03: محتويات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

محتويات البرنامج	المبل10^9دج	%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.41
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.53
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.03
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.85
تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال	50.0	1.18
مجموع برنامج PCSC	4202.7	100

المصدر : عبد الرحمان مبتول ،المرجع السابق ،ص243.

نستطيع أن نستشف من الجدول أعلاه ، إن اكبر قيمة من الغلاف المالي خصصت لتحسين ظروف المعيشة حيث بلغت 45.41 % ، كما جاءت النسبة المخصصة لتطوير المنشآت الأساسية في المقام الثاني بنسبة 40.53% مشتملة على شبكة طرقات جديدة ، سكك حديدية ، موانئ بحرية ، مطارات محلية ودولية ...الخ ، كما خصص مبلغ معتبر لتقليل من اللاتوزن الجهوي[11] عن طريق تنمية الهضاب العليا ومناطق الجنوب .

2-2 بعض أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC

- الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل على 5%
- إنشاء 100.000 ألف مؤسسة اقتصادية
- توفير مليوني منصب شغل تتقاسمه المؤسسات العمومية والخاصة
- إنشاء 150.000 ألف محل تجاري ، بمعدل 100 محل لكل بلدية
- استقبال 1000.000طالب جامعي عند نهاية البرنامج[12]

2-3 البطالة خلال الفترة (2005-2009)

لقد استمرت معدلات البطالة في التناقص خلال فترة المخطط التكميلي لدعم النمو ، حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 15.3% سنة 2005 واستمرت في التناقص إلى أن وصلت إلى 10.2% سنة 2009 ، إلا أن معدل البطالة عند الفئة العمرية اقل من 20سنة كان في تراجع مستمر طيلة فترة البرنامج حيث انتقلت من 14.2% (2005) إلى 11.0%(2009) ، أما الفئتان العمريتان مابين (25-29)سنة ، نجد أنهما سجلتا أعلى معدل بطالة في وسطهما مقارنة مع الفئات الأخرى نجد أن المعدل السنوي المتوسط وصل إلى 27.76% ، وهي نسبة مرتفعة جدا .

كما أن معدلات البطالة المسجلة في المدن كانت أكبر منها في الريف ، حيث كان المعدل السنوي المتوسط للبطالة في المدن يساوي 13.35% بينما كان المعدل السنوي المتوسط للبطالة في الريف يساوي 12.68% [13].

4-2 التشغيل خلال الفترة (2005-2009):

من خلال الجدول التالي التي سوف نعرض له يمكن رصد وشرح باللغة الأرقام مدى مناصب الشغل التي حققت خلال فترة المخطط التكميلي لدعم النمو .

الجدول 04: الوظائف المستحدثة خلال الفترة (2005-2009) الوحدة بالآلاف

	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الوظائف المستحدثة	246	295	254	231	2470
عدد البطالين	1542	1265	1245	1220	1072
نسبة الطلب الملبى%	15.95	23.32	20.40	18.93	230.41

ONS, l'Algérie en quelque chiffres , résultat 2009-2011

نرصد من الجدول 04 أن عملية خلق مناصب الشغل كانت متذبذبة طيلة فترة البرنامج ، كما أننا نلاحظ أن الرقم المذكور في سنة 2009 والذي يتحدث على إنشاء مليوني و470الف منصب، هذا الرقم غير متسق مع المناصب المستحدثة في سالف سنوات فترة تطبيق البرنامج ، حيث وجدنا أن نسبة الطلب الملبى وصلت إلى 230% سنة 2009 وهي نسبة غير واقعية .

III.البطالة والتشغيل خلال الفترة (2010-2014)

3-1 تمهيد حول ماهية مخطط توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) :

لقد كان القوام المالي لهذا الأخير غلاف مالي قدره 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار ، تم توزيعه على 20 قطاع اقتصادي وطني نذكر منها :

جدول 05: محتويات تكلفة مخطط توطيد النمو الاقتصادي

الجهة المستفيدة	النسبة %	الجهة المستفيدة	النسبة %
السكن	17.4	صحة	2.9
أشغال عمومية	14.8	بيئة	2.4
نقل	13.3	طاقة	1.6
موارد مائية	9.4	قطاع العدالة	1.5
خدمة عمومية	8.4	قطاع المالية	1.4
تنمية اقتصادية رياضة	7.4	تكوين مهني	0.8
رياضة	5.3	ثقافة	0.7
مجموع جزئي	76.1	شئون دينية	0.6
تربية	4	م ص م	0.5
قطاع التجارة	0.2	صيد بحري	0.08
مجاهدين	0.09	مجموع جزئي	92.8

Source :Rachid boudjema , économie du développement de l'Algérie (1962-2010),volume2,op,cit,p167.

3-2 بعض أهداف مخطط توطيد النمو الاقتصادي (PCCE)

من بين الأهداف الأساسية التي جاء من اجلها هذا البرنامج نجدها تكمن في النقاط التالية :

- الحد من البطالة وذلك بإنشاء 3 ملايين منصب شغل على مدار فترة المخطط ، وهو ما يعادل إنشاء 600.000منصب شغل سنويا ، والعمل على تخفيض نسبة البطالة إلى 9% ، وقد خصص لهذا الهدف غلاف مالي يقدر بـــــ 4.93 مليار دولار ، حيث وجدنا أن عددا لوظائف المصرح بها قد انتقلت من 6مليون عامل نهاية 2009 إلى 11 مليون عامل نهاية سنة 2010 .

- مطلب التنمية الاقتصادية ويستهدف هذا المطلب كل من قطاع الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث خصص له غلاف مالي قدره 21.46 مليار دولار

- المنشات الأساسية ونجد فيها قطاع النقل ، تهيئة الإقليم والبيئة ورصد لها غلاف مالي قدره 88 مليار دولار [14].

3-3 البطالة في الفترة (2010-2014):

جدول 06: معدلات البطالة خلال الفترة (2010-2014)

	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل %	10	10	11.0	9.8	10.6

تقرير بنك الجزائر لسنة2014 ، ص154، نقلا عن الديوان الوطني للإحصاء.

عند التأمل في الأرقام الواردة في كراسات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء نجد أن معدل البطالة خلال هذه الفترة قد استقر في نسبة 10% بين سنتي 2010 و 2011 ثم ارتفع إلى 11% سنة 2012 ، ليتراجع بعدها إلى 9.8 سنة 2013 ، أين نجده قد انزلق بمقدار 1.2 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2012 ، وللتنويه فان معدل 9.8 % المحصل في سنة 2013 هو الأدنى على الإطلاق الذي عرفه الاقتصاد الجزائري [15].

إن معدل البطالة لدى الفئة العمرية التي تتراوح بين (15-19) سنة تأرجح بين 8.9% لسنة 2011 و11% لسنة 2013 ، ومعدل البطالة لدى الفئة العمرية التي تتراوح بين(20-24) سنة تأرجح بين 32.6% لسنة 2012 و 31.8% لسنة 2013 ، أما معدل البطالة في الفئة اكبر من 25 سنة فقد كان الأكثر ارتفاعا، حيث توزعت حسب المعدلات الفئوية التالية ، حيث نجد أن معدل البطالة لدى الفئة العمرية التي تتراوح بين (25-29) سنة تأرجح بين 31.2% لسنة 2010 و26% لسنة 2014 ، ومعدل البطالة لدى الفئة العمرية التي تتراوح بين(30-34) سنة تأرجح بين 12.6% لسنة 2011 و 13.8% لسنة 2013 ، أما معدل البطالة في الفئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن35 سنة فقد تأرجح بين 87.4% لسنة 2010 و 82.5 % لسنة 2012 .

الشيء الذي لاحظناه في معدلات البطالة خلال هذه الفترة أن هناك تباين ملحوظ في معدلات البطالة بين الذكور والإناث ، حيث وجدنا معدل البطالة لدى الذكور 8.1% سنة 2010 وانتقل إلى 8.4% سنة 2011 ثم نزل إلى 8.3 % لسنة 2013 . أما معدل البطالة لدى الإناث فقد انتقل من 19.1% لسنة 2010 إلى 17.2% لسنة 2011 ليصل إلى 16.3% لسنة 2013 .

كما لاحظنا أن هناك تباين بين معدلات البطالة المسجلة في المدن والريف ، حيث بلغ معدل البطالة المسجل في المدن 10.6% لسنة 2010 ليصل إلى 10.6% لسنة 2013 [16]، أما معدل البطالة في الريف فقد كان اقل منه في المدن ، حيث بلغ سنة 2010 ما معدله 8.7% ثم نزل في سنة 2013 إلى 8.1%.

4-3 التشغيل في الفترة (2010-2014)

إن معدل التوظيف لفترة المخطط دعم النمو ، ورغم التخصيصات المالية الكبيرة إلا أننا نجد أن معدلات التوظيف كانت متذبذبة ومتأرجحة مما ينم على ضبابية في السياسة المتبعة لتوفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة حيث نجد أن نسبة التوظيف لسنة 2010 كانت 37.6% لتتراجع سنة 2011 إلى 36% ، ثم لتعود فترتفع سنة 2013الى 39% ، حيث كانت نسبة توظيف الرجال خلال هذه الفترة بالنسبة إلى النساء كما يوضحها الجدول التالي :

جدول 07: نسبة توظيف الرجال والنساء خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013
الرجال%	63.3	59.8	61.3	63.7
النساء%	11.5	11.8	13.8	13.9
الأجراء الدائمون	33.4	36	36.5	39.9
الأجراء غير الدائمين	32.9	31.0	33.4	33.0
قطاع التجارة و الخدمات	55.2	58.4	61.6	59.8
البناء والأشغال العمومية	19.4	16.6	16.6	16.6
قطاع الصناعة	11.7	10.8	9.0	10.6

Source : - www.ONS.dz, activité, emploi et chômage, 2010, 2011.2013.

الملاحظ خلال هذه الفترة تطور نسبة الأجراء الدائمين بلغت 33.4% من السكان العاملين وكانت متأرجحة حتى وصلت إلى 39.9% خلال سنة 2013 ، بينما نسبة الأجراء غير الدائمين فقد بقيت دون تحقيق الأهداف المرجوة ، حيث بقيت تتراوح بين 32.3% كأضعف نسبة خلال سنة 2010 وأحسنها سنة 2012 ، أين بلغت 33.4% ، بينما التوظيف حسب القطاعات فنلاحظ أن النسبة الأكبر ارتفاعا وامتصاصا للبطالة ، وتوفيرا لمناصب الشغل فقد كانت في قطاع التجارة والخدمات ، حيث كانت سنة 2010 نسبة 55.2%ووصلت خلال سنة 2013 إلى 59.8% ، ويلي هذا القطاع قطاع البناء والإشغال العمومية حيث نجد أن نسب الاستيعاب كانت متواضعة إلا أنها مشجعة لعملية النمو الاقتصادي ، إلا أن التوظيف في قطاع الصناعي الذي هو قطاع معول عليه في رفع التحدي لاستيعاب اكبر قدر من العمال الطالبين للعمل ومن ثم الدخول في التنافسية العالمية للسلع المحلية ، إلا أن النتائج تقول عكس ذلك فحسب ما يظهره الجدول أعلاه ننجد أن نسب استحداث المناصب خلال فترة تطبيق مخطط دعم النمو كانت جد متواضعة حيث لم تتجاوز 11.7% في أحسن أحوالها ، وهذا خلال سنة 2010 مقارنة مع قطاع التجارة والخدمات الذي وصل إلى توظيف 63.7% خلال سنة 2013 وهي سنة نهاية برنامج دعم النمو .

الخلاصة :

مع ارتفاع معدلات القوة العاملة وارتفاع نسب الالتحاق بسوق العمل ، خاصة في فئتي الشباب والإناث ، فقد بدأت تظهر ضغوطات قوية على سوق العمل ، والتي قد تتحول إلى بطالة سافرة ، إن لم يتدارك الوضع من قبل صناع القرار ، وعليه فان مجابهة هذه الإشكالية يتطلب وضع اليد على مكمن الخلل ، والمتمثل أساسا في عدم تنوع الاقتصاد وضيق القاعدة الإنتاجية ، وتركز العمالة الوطنية في القطاع العمومي وعزوفها عن القطاع الخاص ، هذا ما ذهب إليه كثير من الخبراء الاقتصاد المهتمين بالفكر الاقتصادي كالأستاذ عبد الحق لعميري الذي يرى في كتابه الموسوم بعنوان النظريات الاقتصادية والأزمات الظرفية[17] إن من أهم المشاكل التي حالت دون السير الأمثل في مسار التنمية منذ الاستقلال هو

وقوع أصحاب القرار السياسي منذ الاستقلال ضحايا الفكر اليساري الذي لا يؤمن إلا بالقرارات الفوقية التي لا تتوافق مع واقع الناس.

كما رصدنا أن التأثير المباشر لسياسة الإنعاش على التشغيل اقتصر على قطاع واحد والمتمثل في قطاع البناء والأشغال العمومية ، وبالتالي فهو تأثير ظرفي وغير مستدام .

كما أن هدف تخفيض نسب البطالة يتطلب من الدولة إتباع إستراتيجية طويلة المدى مبنية على مجموعة من الخطط الخاصة بكل هدف ، ذلك لأنه لا يمكن لأي سياسة محددة الآجال والموارد مبنية على الارتجال أن تحقق هذا الكم الهائل من الأهداف في كل البرنامج .

وكخلاصة لهذه الدراسة نرى أن أساس نجاح الحكومات القادمة في إنجاح مخططاتها هو العودة إلى أسلوب التخطيطي الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق ، والذي اثبت نجاحه في كثير من الدول النامية كدول جنوب شرق آسيا ، والعمل على أسلمت المنظومة المصرفية وذلك بتشجيع جميع وسائل التمويل الإسلامي وتفعيل الأجهزة الإدارية الحكومية وجعلها تواكب التطورات الاقتصادية .

المراجع والهوامش

[1] - programme de soutien a la relance économique

[2] - programme complémentaire de soutien a la croissance

[3] - programme de consolidation de la croissance économique

[4]- مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، ص123.

[5]- عبد الرحمان مبتول ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق ، دار الخلدونية ، الجزائر ، الطبعة 2011، ص216.

[6] -Fond de régulation des revenus

[7]- (CNES) مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، ص30.

[8]- عبد الرحمان مبتول ، المرجع السابق ، ص ص216-217.

[9]- CNES) مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، ص137.

[10]- CNES) مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، ص112.

[11] - Mustapha ben salhi , le monde en crise les dérives de la finance , casbah éditions , Alger , 2012, p 172.

[12]- عبد الرحمان مبتول ، المرجع السابق ، ص ص 245-246.

[13] - http://ONS.dz,op, cit

[14]- عبد الرحمان مبتول ، مرجع سابق من الصفحات التالية : 314 ،315، 317، 318، 319.

[15]- تقرير بنك الجزائر للاقتصاد والتنمية لسنة 2014، ص154.

[16] - www.ONS.dz, activité, emploi et chômage, 2010, 2011,2013.

[17] - Abdelhak lamiri, théories économiques et crises contemporaines ,OPU ,Alger, p 281.
Voir : Mourad ben Achenhou , inflation dévaluation marginalisation, dar echihab, Alger, p51.